تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير الـ (83)

من 23 فبراير حتى 28 فبراير 2022

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي مجددًا، عن الأوضاع في عام 2011(عام ثورة 25 يناير وخلع مبارك)، قائلا: "الناس خرجت ليه في 2011، لأن حالة الرضا المجتمعي مش موجودة، الناس مش راضية، مفيش حاجة مكفية، ومفيش تعليم كويس، وبدل ما نقول إن أداء المواطن بقينا في مواجهة الدولة، نعمل دراما، ومش باخدكم بعيد عن الهدف".

وتابع خلال إطلاق المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية: "بنتكلم عن الحفاظ على الدولة المصرية وعدم الانزلاق للخراب والدمار، الناس تعبانة وعاوزه تغيير صحيح، بس اتغير إزاي، اللى بنتكلم فيه، بنغير أسباب التردى".

وكشف السيسي، عن حوار دار بينه وبين أحد المسؤولين في بلجيكا، قائلا: "فى بلجيكا التقيت بالناس وكلمت الدنيا.. أول ملف كنت بتكلم عن ملف حقوق الإنسان لأننا معندناش حاجة مخبينها، عندنا قضية مش معروفة وغير معلومة إلا لبعضنا، من ضمن الحاجات اللى كنت بتكلم مع المسؤول قلتله ليه مسالتنيش عن الناتج المحلى بتاعك كام؟ استغرب يعني وقلتله الناتج المحلى عندك كام قالى 500 مليار

والسكان قال 10 ملايين نسمة، قلتله يبقا أنا عاوز دخلى 5 تريليون دولار علشان عندي 100 مليون نسمة، وعلشان أنا معنديش المبلغ ده الناس في مصر مش بتاكل كويس ومبتتعلمش كويس ومبتتعالجش كويس.. أدى حقوق الإنسان اللى أنا أعرفها".

وتابع السيسي: "قولتله عاوز جامعة تدي تعليم كويس، وعاوز مدرسة تعمل تعليم كويس، ومش الناس تتخانق علشان تغشش ولادها، علشان تقولى أن ابنى معايا شهادة شغله بقى".

وأضاف: "لولا فضل الله على مصر لكانت البلد ذهبت مع الدول التى تهدمت، بدل ما تجيب فيلم الإرهاب والكباب وتجيب المواطن بيشتكى خلى البلد خصم، مخلاش السلبية خصم، أنت المفروض تخلى السلبية خصم".

وقال السيسي:"المواطن اللى مبيشتغلش هو اللى خصم، لما حولت البلد لخصم هدوها، ولولا فضل الله علينا وكرمه لكانت البلد دى زى باقى البلاد اللى انتوا شايفنها ما قامتش تاني ولا رجعت تاني خلاص، واللى يروح.. يروح ميرجعش، لكن هو افاض علينا".

وتابع: "طيب بعد أن أفاض علينا هنفضل زى ما إحنا كده، أقابل ناس في الشارع تقولى أنا زعلانة منك، أقولها ليه تقولى عندي 6 عيال أقولها أعمل إيه؟ بس هما ساعات ميجبوش الحاجات دي في التليفزيون، علشان ميزعلوش يعني، أقولها انتي عندك 6 أقولها أنا عندي 100 مليون".[1]

قضت محكمة جنايات شمال القاهرة المنعقدة بالعباسية، بالسجن 3 سنوات للفنان شادي نبيل في اتهامه بهتك عرض 7 فتيات بالقاهرة ونويبع داخل ورش تمثيل خاصة مملوكة له.

صدر الحكم برئاسة المستشار مجدي عبد الباري علي، وعضوية المستشارين محمد عبد العظيم رضوان، وحسين عبد الرؤوف نظمي، وأمين سر رجب شعبان.

ووجهت النيابة للمتهم شادي نبيل سليمان خلف، البالغ من العمر 43 سنة ويعمل ممثل ومدرب تمثيل باستديو ذات، بأنه في تاريخ سابق على 4 يوليو 2021 بدائرة قسمي شرطة مصر الجديدة ونوبيع بمحافظتي القاهرة وجنوب سيناء، ارتكب الجرائم التالية:

- هتك عرض "س.م" بالقوة بأن باغتها حال وقوفها في مواجهته بعضهما لبعض ممسكا إياها من جسدها بمنطقة البطن، وذلك أثناء توليه التدريس لها بأحد ورش التمثيل المملوكة له.

- هتك عرض المجني عليها "م.م" بالقوة بأن أمسك بها دافعا إياها للحائط وقبلها من فهما واستطالت يده لظهرها من أسفل ملابسها ولامس عضوه الذكري جسدها حال كونه متولي التدريس لها بأحد ورش التمثيل المملوكة له.

- هتك عرض المجني عليها "م.ع" بالقوة بأن باغتها بملامسة مؤخرتها.

- هتك عرض المجني عليها "ك.م" بالقوة بأن أمسك بها دافعا إياها للحائط ملتصقا بها بجسده ومحاولا تقبيلها من فمها حال كونه متولى التدريس لها بأحد ورش التمثيل المملوكه له.

- هتك عرض المجني عليها "هـ. ط" بالقوة بأن أمسك بها وجذبها تجاهه واحتضنها ولامس عضوه الذكري جسدها، حال كونه متولي التدريس لها بأحد ورش التمثيل المملوكة له.

---

[1] درب 28 فبراير https://www.facebook.com/daaarbnews/posts/486564862952664

- هتك عرض المجني عليها "هـ.خ" بالقوة بأن باغتها حال جلوسهما بأحد المقاهي واستطالت يده لظهرها من أسفل ملابسها، حال كونه متولي التدريس لها بأحد ورش التمثيل المملوكة له.

- هتك عرض المجني عليها "م.ع" بالقوة بأن أمسك بها عنوة وجذبها تجاهه واحتضنها واستطالت يده مؤخرتها وقام بملامسة مواطن عفتها "فرجها" بأحد قدميه حال كونه متولى التدريس لها في أحد ورش التمثيل.

وقيد أمر الإحالة الاتهامات سالفة الذكر وفقًا للمادة 268 (فقرتي 1و2) من قانون العقوبات، وأمر المستشار ياسر أبو غنيمة، المحامي العام الأول لنيابة شرق القاهرة الكلية، بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بدائرة محكمة استئناف القاهرة مع استمرار حبس المتهم احتياطيا.

يذكر أن بعض الفتيات كتبن في يونيو الماضي منشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن استغلال المتهم حاجتهن للتدريب وسلطته عليهن، ثم اعتدى عليهن جنسيًا، وأبلغت عدد من الفتيات الشرطة واتهمن الفنان الشهير بهتك عرضهن داخل الاستوديو.[2]

قررت نيابة أمن الدولة العليا، أمس الأحد 27 فبراير 2022، تجديد حبس تسعة أقباط لمدة خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 65 لسنة 2022 حصر نيابة أمن الدولة العليا. يأتي ذلك على خلفية تظاهر العشرات من أهالي عزبة فرج الله التابعة لمركز سمالوط شمال محافظة المنيا، يوم 22 يناير الماضي داخل مقر مطرانية سمالوط، وتنظيمهم وقفة احتجاجية بالعزبة في اليوم التالي للمطالبة بإعادة إنشاء كنيسة القديس يوسف وأبو سيفين بالعزبة.

كانت قوات الأمن بمحافظة المنيا قد ألقت القبض في يوم 30 يناير 2022، على كل من: منير سمير منير، ريمون ممدوح وليم، جيد سعد ذكري، ميلاد محروس توفيق، أبانوب مجدي سمعان، جرجس سمير جرجس، شنودة صليب حسني، مينا صليب حسني، ميلاد رضا توفيق عياد.

وعقب القبض على هؤلاء التسعة، تم اقتيادهم إلى مقر جهاز الأمن الوطني بمحافظة المنيا، ثم أرسلوا للتحقيق معهم بنيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 2 و 3 فبراير 2022 على ذمة القضية 65 لسنة 2022 حصر نيابة أمن الدولة. وقد ُوجهت لهم تهمتا الاشتراك في تجمهر من شأنه تعريض السلم العام للخطر، وارتكاب عمل إرهابي الغرض منه الإخلال بالأمن العام. فيما أضيفت تهمة "تدبير تجمهر يؤثر علي السلطة العامة" لمنير سمير منير والشهير بماركو سمير. وقررت نيابة أمن الدولة حبس المتهمين 15 يومًا علي ذمة التحقيقات، ثم جددت قرار الحبس ورقيًا في 12 فبراير 2022 دون عرضهم بشخصهم علي النيابة للاستماع إلى أقوالهم أو حضور محاميهم.

وكانت الكنيسة، وهي المنشأة الوحيدة بالقرية التي تقام بها الصلوات الدينية، قد صدر لها قرار رسمي بالهدم، ونفذ في يوليو 2021. وذلك حيث كان مبنى الكنيسة قد تدمر بالكامل في عام 2016 عقب

[2] الشروق 22 فبراير https://bit.ly/3swpBoN

حريق نشب به ولم تعلن جهات التحقيق أسباب الحريق حتى الآن. وقد أرجع بعض أهالي من العزبة الحريق الذي أدى لتوقف الصلوات الدينية منذ ذلك التاريخ إلى ما وصفوه "فعل فاعل".

وفي 4 مايو 2021، نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2021 الخاص بتوفيق أوضاع 82 كنيسة ومبنىً تابعًا. ونصت المادة الثامنة من القرار على عبارة : "ينفذ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بمحافظة المنيا بهدم مبنى كنيسة القديس يوسف وأبو سيفين بعزبة فرج الله، سمالوط، المنيا حتى منسوب سطح الأرض، على أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية." وعقب ذلك، تقدمت الكنيسة بطلب ترخيص للهدم من محافظة المنيا، وهو ما تمت الموافقة عليه بالترخيص رقم (200021-102202) لسنة 2021 لكامل مسطح الكنيسة 800 متر مربع، ونفذ في يوليو 2021. ثم تقدمت الكنيسة بطلب إعادة البناء، ولم تتلق أية ردود من الجهات الإدارية والأمنية، وبالمخالفة لقانون بناء الكنائس رقم 60 لسنة 2016 الذي حدد مدة أربعة شهور للرد على الطلبات التي تقدم إليها.

وقال مسؤول ملف حرية الدين والمعتقد بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية "إن الجهات الرسمية والأمنية كان عليها بدلًا من القبض على عدد من مواطني العزبة، سرعة الاستجابة لمطالبهم وإصدار قرار إعادة بناء الكنيسة الصادر لها قرار رسمي من رئيس الوزراء بالهدم، لاسيما أن أهالي القرية سلكوا الطريق القانوني، وقدموا أوراق الكنيسة إلى الجهات المسؤولة، وتم الهدم بموافقات رسمية".

وطالبت المبادرة المصرية بإخلاء سبيل أقباط قرية عزبة فرج الله التسعة، وإسقاط كافة التهم الموجهة إليهم، مع سرعة إصدار قرار إعادة بناء الكنيسة التي هدمت. [3]

تم اليوم رفع اسم الأستاذة عزة سليمان رئيسة مجلس الأمناء بمؤسسة قضايا المرأة المصرية من قوائم المنع من السفر بعد ٦ سنوات كاملة من المنع، وبعد ٦ أشهر من صدور قرار ب " الا وجه لإقامة الدعوى الجنائية" ضد الأستاذة عزة.
وترحب مؤسسة قضايا المرأة المصرية بالقرار الذي طال انتظاره ونتطلع إلى رفع التحفظ عن حسابها وحساب شركتها، ونتمنى إغلاق القضية ١٧٣ ضد كل المدافعين والمدافعات الذين مازالوا على ذمة القضية.[4]

تترأس النيابة العامة المصرية، ورشة عمل، عن بُعد، لأعضاء جمعية النواب العموم العرب، حول آليات استرداد عائدات الجرائم الجنائية المهربة للخارج.
وعقدت النيابة العامة اليومَ الثامن والعشرين من شهر فبراير الجاري -بصفتها رئيسة جمعية النواب العموم العرب- ورشة عمل متخصصة بتقنية الاجتماع المرئي عن بعد، حول أفضل الممارسات القضائية والتحديات في استرداد عائدات الجرائم الجنائية المهربة للخارج.

---

[3] بيان المبادرة المصرية للحقو الشخصية 28 فبراير https://eipr.org/press/2022/02/
[4] صفحة مؤسسة قضايا المراة المصرية على الفيسبو ك 22 فبراير
https://www.facebook.com/cewla.eg/posts/2707090019434610

يأتي ذلك لدعم القدرات والمهارات الفنية لممثلي النيابات العامة بالدول الأعضاء بالجمعية، شارك فيها ممثلو النيابات بدول المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، ودولة الكويت، ودولة فلسطين، وسلطنة عمان، وذلك في ضوء توجيه السيد المستشار النائب العام رئيس الجمعية بتفعيل آليات التعاون فيما بين أجهزة النيابات العامة الأعضاء بالجمعية، وتنفيذًا لما اتفق عليه السادة النواب العموم الأعضاء في ظل فعاليات مؤتمر النواب العموم العرب والأفارقة في نوفمبر الماضي.

وافتتح فعاليات الورشة المستشار مدير معهد البحوث الجنائية والتدريب بالنيابة العامة المصرية، حيث نقل سيادته تحية النائب العام لجمهورية مصر العربية لكافة المشاركين، مشيرًا إلى أهمية عقد الدورات التدريبية وورش العمل فيما بين أعضاء الجمعية بهدف تبادل الخبرات وآليات التحقيق في مختلِف الجرائم؛ تحقيقًا لغاية رسالة النيابات العامة وهيئات الادعاء العام نحو إيجاد ممارسات جادَّة على أرض الواقع تُعزز من مواجهة كافة الجرائم، خاصّةً جرائم الجماعات المنظمة عبر الوطنية.

وتناول الحضورُ أفضلَ الممارسات والتحديات في استرداد عائدات الجرائم الجنائية عبر ثلاث جلسات، حيث استعرض ممثلو النيابات العامة بالأردن والسعودية والبحرين في الجلسة الأولى الإطار التشريعيّ والمؤسسيّ لآليات استرداد عائدات الجرائم المهربة للخارج على المستوي الوطنيّ، ودور سلطات التحقيق والمحاكم وغيرها من المؤسسات والجهات الوطنية المعنية في استرداد تلك العائدات.

كما استعرض المستشار رئيس الاستئناف مدير إدارة التعاون الدولي بالنيابة العامة المصرية، ورئيسٌ للنيابة بذات الإدارة ورئيسُ نيابة التعاون القضائيّ الدوليّ بالنيابة العامة الفلسطينيّة في الجلسة الثانية التحدياتِ الراهنة في مجال استرداد تلك العائدات، حيث أوضحوا الصعوبات والإشكاليات التي تُواجه التحقيقات القضائية وكيفية التغلب عليها، كما عرضوا أفضل الممارسات لتعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات الوطنية المختصّة بعملية استرداد تلك العائدات.

وتناولت الجلسة الثالثة كيفية الاستفادة من آليات التعاون الدوليّ في مجال استرداد تلك العائدات، إذ استعرض رئيس النيابة بإدارة التعاون الدوليّ بالنيابة العامة المصرية وممثلٌ عن النيابة العامة المغربية دورَ المؤسسات الدولية والإقليمية في تسهيل آليات استرداد الأموال المهربة للخارج، والصعوبات والعقبات التي تواجه التعاون الدوليّ فيها وكيفية التغلب عليها، وكذلك سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطات القضائية المختصة خلالَ عمليات استرداد تلك الأموال.[5]

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بإصدار قانون تنظيم الحج وإنشاء البوابة المصرية الموحدة للحج. ونص مشروع القانون على أن تقوم السلطة المختصة بتوزيع التأشيرات الممنوحة من السلطات السعودية على الجهات المنظمة للحج، على أن تُدرج بيانات الحاج على البوابة المصرية الموحدة للحج قبل سفره، وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية للقانون.

[5] الاهرام 28 فبراير https://gate.ahram.org.eg/News/3425479.aspx

كما وافق «المجلس» على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 127 لسنة 1955 في شأن مزاولة مهنة الصيدلة، والذى تضمن تغليظ العقوبات المقررة لإحكام الرقابة على هذا القطاع.

وتضمن التعديل أن يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه، ولا تجاوز مليون جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص، أو حصل على ترخيص بفتح صيدلية بطريق التحايل، أو باستعارة اسم صيدلى.[6]

الحق في الحياة والامان الشخصي

اصدرت الأحزاب الاشتراكية بياناً نعت فيه عاصم عفيفي العامل بشركة يونيفرسال والذي انتحر لأنه لم يعد قادراً علي تلبية احتياجات أسرته وجاء بالبيان:
تتقدم الأحزاب الموقعة أدناه بالتعازي لأسرة العامل عاصم عفيفي عبد المعبود العامل بقسم التركيب بشركة يونيفرسال الذي انتحر اليوم تاركا رسالة أنه لم يعد قادرا على تلبية احتياجات أسرته ولهذا أقدم على الانتحار. نقدم التعازي بينما نتضامن مع عمال الشركة المحتجين والغاضبين من هذا المصير الذي انتهى إليه زميلهم. فالشركة لشهور تتعنت في صرف مستحقات العمال رغم الاتفاقيات الجماعية التي رعتها وزارة القوي العاملة وآخرها في ٢ يناير ٢٠٢٢ ، الأمر الذي دفع العامل للانتحار . فالشركة قد صرفت مستحقات ديسمبر وامتنعت عن صرف مستحقات يناير لتضع العمال في ظروف بالغة السوء أدت لهذا المصير الأليم الذي انتهى إليه عاصم.
إن غالبية المصريين يعيشون ظروفا اجتماعية قاسية. وقد أدت موجات التضخم المتتالية من حرمان قطاع عريض من المواطنين من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية... تزداد المعاناة بينما يفتقد هذا القطاع من العمال والموظفين والفلاحين أي أدوات للتفاوض من أجل تحسين ظروفهم الأمر الذي يتركهم في معاناة مستمرة تدفع بعض منهم لإنهاء حياته في رسالة بالغة القسوة يجب ألا تمر بدون محاسبة من دفعوا العامل لهذا المصير ، ولمراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية التي تضغط على غالبية المواطنين بل لمراجعة حال التنظيم النقابي للعمال والفلاحين المصريين المحرومين من أداتهم الوحيدة للتفاوض مع أجل تحسين شروط الحياة بل في الاستمرار أحياء.
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-الحزب الاشتراكي المصري (تحت التأسيس)الحزب الشيوعي المصري (تحت التأسيس) حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)[7]

حرية الراى والتعبير

تدين المنظمات الموقعة أدناه قيام النائب العام حمادة الصاوي، بإحالة الإعلامي إبراهيم عيسى للتحقيق في البلاغات المقدمة ضده، بخصوص تصريحات كان قد أدلى بها خلال برنامجه "حديث القاهرة"، وتطالب النائب العام بحفظ البلاغات المقدمة ضد عيسى.

---

[6] المصرى اليوم 23 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533295
[7] موقع حزب التحالف الاشتراكي 23 فبراير https://eltahalof.com/

وترى المنظمات أن مثل تلك الخطوات، تنتهك بشكل أساسي الحق في حرية التعبير المكفولة بموجب الدستور، وتتعارض مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي كان قد أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال العام الماضي، والتي تضمنت عددًا من النقاط من أبرزها، مواصلة جهود الدولة لحماية الإعلاميين والصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم، في إطار الدستور والقوانين المنظمة لذلك.

وكان الإعلامي إبراهيم عيسى قد أدلى بتصريحات، خلال برنامجه حديث القاهرة والذي يذاع على قناة "القاهرة والناس"، ينتقد فيها رجال الدين والمشايخ، مؤكدًا على عدم حاجة الناس لهم في هذا الزمان، واستطرد عيسى عن كونهم يروجون قصص وهمية وبها نقصان، ودلل على ذلك برواية الإسراء والمعراج حيث أكد عيسى على عدم وجود ما يؤكد حدوث المعراج في كتب التاريخ والسيرة، في حين ينتقي رجال الدين الكتب التي تؤكد على حدوث المعراج، على حد وصفه.

وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الجدل الواسع، حيث قوبلت تصريحات عيسى بهجوم شديد من قبل بعض وسائل الإعلام، بالإضافة إلى تعليقات رواد مواقع التواصل الاجتماعي والتي حملت مطالبات واسعة بمنع ظهور ابراهيم عيسى، كما اشتبكت مؤسسة الأزهر الشريف مع تلك الحالة الجدلية بإصدار بيان من خلال المركز العالمي للفتوى الإلكترونية عبرت به عن صحة رواية الإسراء والمعراج وأنها ثابتة في القرآن والسنة النبوية، مؤكدة على أنها "مسلمات لا نقبل الخوض بها".

وهذه الردود تأتي في إطار عرض الرأي والرأي الآخر، وهو حق مكفول للجميع، ولكن تدخلت النيابة العامة بقرار فتح التحقيق في بلاغات قدمها البعض إليها، تتهم ابراهيم عيسى بازدراء الدين الإسلامي.

وتؤكد المنظمات أن ما قام به عيسى هو ممارسة طبيعية لحقوقه المشروعة في التعبير عن رأيه، والتي كفلها كل من الدستور والقانون، حيث نصت المادة (65) من الدستور على "حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر." بالاضافة إلى حق عيسى في ممارسة عمله كإعلامي بحرية دون تضييق فيما يعرضه حيث نصت المادة 71 من الدستور على "يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون."

ولذلك ذهبت المحكمة الدستورية العليا في حكم جلي لها في القضية رقم 37 لسنة 11 قضائية إلى " أن الدستور حرص على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من القيود ما ارتآه كفيلاً بصون الحقوق والحريات العامة على اختلافها كى لا تقتحم إحداها المنطقة التى يحميها الحق أو الحرية أو تتداخل معها بما يحول دون ممارستها بطريقة فعالة ، ولقد كان تطوير هذه الحقوق والحريات وإنمائها من خلال الجهود المتواصلة الساعية لإرساء مفاهيمها الدولية بين الأمم المتحضرة، مطلباً أساسياً توكيداً لقيمتها الاجتماعية، وتقديراً لدورها فى مجال إشباع المصالح الحيوية المرتبطة بها، لردع كل محاولة للعدوان عليها. وفي هذا الإطار تزايد الاهتمام بالشؤون العامة فى مجالاتها المختلفة".

وتطالب المنظمات النيابة العامة بحفظ كافة البلاغات المقدمة ضد الإعلامي إبراهيم عيسى لعدم وجود جريمة من الأساس، كون ما قام به وما أدلى به من تصريحات هي آراء قام بالتعبير عنها واجب حمايتها لا حجبها أو عقاب مبديها.

المنظمات الموقعة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. المفوضية المصرية للحقوق والحريات. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. [8]

<u>الحق في تكوين الجمعيات</u>

بمنح وصلت إلى نحو ٢.٥ مليار جنيه، ساهمت عدة دول أجنبية فى تمويل الجمعيات الأهلية خلال عام 2021.

الدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن، قالت إن هناك ٢٧٠٠ جمعية جديدة خالصة، و٤٠٪ من الجمعيات الجديدة اتبعت مسمى حقوقيًا، وأصبحت اللغة الحقوقية موجودة بالمجتمع المدنى، وأكثر الموضوعات التى سجلت حتى الآن تخدم مجالات الأسرة والطفولة، وحقوق ذوى الإعاقة وحقوق الإنسان. وأضافت- خلال كلمتها فى اللقاء السنوى لعرض الأعمال الخيرية والتنموية للجمعيات الأهلية الشريكة بمحافظة أسوان، بحضور اللواء أشرف عطية، محافظ أسوان، وكريستيان برجر، سفير الاتحاد الأوروبى فى مصر- أن أسوان خرجت منها أول وثيقة لوقف ختان الإناث فى ٢٠٠٤، فكانت أول وثيقة للتحرر من العنف ضد المرأة، مشيرة إلى أن عام 2022، هو عام المجتمع المدنى.

فى سياق متصل، أطلقت وزيرة التضامن المرحلة الرابعة من المبادرة الرئاسية «بر أمان»، لرعاية صغار الصيادين.

وقالت إن المبادرة تستهدف العاملين على طول مجرى نهر النيل من صيادى وملاك المراكب المنتشرين فى 16 محافظة يمر بها نهر النيل وهى «كفر الشيخ- القليوبية- المنوفية- الغربية- الشرقية- الدقهلية- الإسماعيلية- القاهرة- الجيزة- الفيوم- بنى سويف- المنيا- أسيوط- سوهاج- الأقصر- أسوان»، بإجمالى 42 ألف صياد مستفيد.

وأضافت أن خدمات المبادرة تشمل توزيع مستلزمات الصيد من بدل حماية ووقاية وغزل شباك الصيد، بالإضافة لمنح مراكب جديدة بدلًا من المتهالكة. وتابعت: «سجلنا 34 ألفًا و444 جمعية ومؤسسة، 88% منها جمعيات و11% مؤسسات، و0.8% كيانات غير مقيدة سواء شركات أو هيئات، بجانب تسجيل 93 مؤسسة واتحادًا نوعيًا».

وأوضحت أن الصعيد جاء فى مقدمة المسجلين بنسبة كبيرة بلغت 41%، و16% من محافظات القناة؛ ما يعكس أن المجتمع أصبح أكثر وعيًا وإقبالًا على المشاركة المجتمعية.[9]

---

[8] بيان المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 27 فبراير https://eipr.org/press/2022/02/

[9] المصرى اليوم 26 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2535659

آداء البرلمان

وافق مجلس النواب، اليوم، بغالبية ثلثي أعضائه، وقوفًا، على تعديل قانوني جهاز المخابرات العامة رقم 100 لسنة 1971، وأفراده رقم 80 لسنة 1974، ليتضمنا منح الجهاز الحق في تأسيس الشركات بجميع أنواعها أو المساهمة في شركات قائمة أو مستحدثة، وتعيين أعضائه كرؤساء أو أعضاء مجالس إدارة تلك الشركات بعد موافقة الجهاز، إلى جانب إعادة معاملة رئيس الجهاز معاملة وزير ونائبه نائب وزير فيما يتعلق بالمستحقات المالية، فضلًا عن ترتيب الهيكل الوظيفي للمخابرات، وتشديد العقوبة على كل من ينتحل صفة العمل بالجهاز.

التعديلات التي تلاها رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي، اللواء أحمد العوضي، على مسامع النواب والصحفيين في بداية جلسة اليوم، بشكل عاجل وغير مدرج على جدول أعمال الجلسة، لم يصحبها توزيع تقرير اللجنة المتضمن نص التعديلات ورأي اللجنة فيها على النواب والصحفيين، وهو أمر نادر الحدوث داخل البرلمان، في الوقت نفسه، أخبر مسؤولو التحرير في عدد من الصحف مندوبيهم داخل مجلس النواب بعدم كتابة تفاصيل التعديلات ولا الموافقة عليها، بحسب ما قاله صحفيون برلمانيون لـ«مدى مصر».

لم يعترض أي نائب على عدم توزيع التقرير الخاص بالتعديلات عليهم، فيما شهدت القاعة حضورًا مكثفًا من النواب من ممثلي جميع الهيئات البرلمانية، الذين وافقوا بالإجماع على التعديلات فور استعراض العوضي لها ومطالبته النواب بالموافقة عليها، استنادًا لكونها تصب في خانة المصلحة العامة للبلاد وأمنها القومي، وأن التعديل جاء ليتواكب مع مستجدات العصر، مشددًا على أن التعديلات تتضمن استبدال وإضافة بعض النصوص الجديدة لمشروع القانون بحيث يقوم هذا الجهاز بدوره على أكمل وجه.

وكان وكيل أول مجلس النواب، المستشار أحمد سعد الدين، قد أحال خلال ترؤسه لجلسة الأحد الماضي، مشروع القانون إلى لجنة الدفاع والأمن القومي التي تعقد اجتماعات سرية لا تسمح بحضور الصحفيين، لإعداد تقرير بالرأي القانوني عن التعديلات للعرض على الجلسة العامة.

منح المخابرات الحق في تأسيس الشركات بجميع أنواعها سبقه إصدار الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو 2015 قانون يمنحها إلى جانب وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة التابعة لهما الحق في تأسيس شركات حراسة المنشآت ونقل الأموال.

والمخابرات العامة هي هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، وتختص بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسي، وذلك بوضع السياسة العامة للأمن وجمع الأخبار وفحصها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة، ومد رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني وهيئة المخابرات بجميع احتياجاتها، وتقديم المشورة والتوصيات اللازمة لها، وتختص كذلك بأي عمل إضافي يُعهد به إليها رئيس الجمهورية أو مجلس الدفاع الوطني ويكون متعلقًا بسلامة البلاد.[10]

شهدت جلسة مجلس الشيوخ، الأحد، اثناء مناقشة قانون التأمين الموحد، مداعبة بين النائب أبوالنجا المحرزي، عضو مجلس الشيوخ، والمستشار عبدالوهاب عبدالرزاق، رئيس المجلس، الذي عاد من إجازة مرضية، وتغيب عن حضور عدة جلسات.

[10] مدي مصر 22 فبراير https://www.facebook.com/mada.masr/posts/5174304902626604

وقال «المحرزي»: «إحنا من غيرك زي اليتامى وأرجوك متغبش علينا». واستقبل أعضاء المجلس كلمة «المحرزي» بالتصفيق، ووجه رئيس المجلس، الشكر للنائب.

وأكد النائب على أن مشروع قانون التأمين الموحد تأخر كثيرًا، مشيرًا إلى ضرورة نشر الثقافة التأمينية وكيف يكون للإنسان تأمين شامل في كل شيء. وطالب بضرورة وجود ثقافة تأمينة ورقابة شديدة على حقوق المواطن الغلبان، قائلا: «أرجو الرقابة على التأمين للحفاظ على حقوق المواطنين الغلابة».

واستهدفت تعديلات القانون:

1- معالجة ما ظهر في التطبيق العملي على مدار العقود الأربعة الماضية من قصور تشريعي وتنظيمي بشأن الرقابة على قطاع التأمين.

٢- ضرورة مواكبة ما طرأ على السوق من متغيرات وتطور تكنولوجي في قطاع التأمين.

3- القضاء على التعددية التشريعية المضطربة بشأن تنظيم قطاع التأمين.

4- وضع آليات السوق وما تفرضه من منافسة تتطلب وضع قواعد جديدة بشأن الإفصاح والحوكمة.

5- بسط التنظيم التشريعي لفروع تأمين مستحدثة لم يسبق تنظيمها من قبل.

6- الحاجة الماسة إلى وضع قواعد تفصيلية لتنظيم المهن والخدمات المرتبطة بنشاط التأمين، والتي لم يسبق معالجتها لحماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين.

7- إصلاح النظم التشريعية والرقابية المتعلقة بصناديق التأمين الخاصة.[11]

تقدمت النائبة سناء السعيد، عضو مجلس النواب، وعضو الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ببيان عاجل وطلب إحاطة لكل من رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الهجرة ووزير الخارجية بشأن الطلبة المصريين الموجودين بأوكرانيا، في ظل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وما إذا كان يتم التواصل معهم من السفارة المصرية هناك، وهل تواصلت معهم لعودتهم إلى مصر.
وكانت السفارة المصرية في العاصمة الأوكرانية كييف، قد ناشدت، أمس، جميع المواطنين المصريين في أوكرانيا الالتزام بتعليمات السفارة وعدم التحرك من المدن لأن الطرق أصبحت غير آمنة في ضوء استمرار الاشتباكات بين القوات الروسية والأوكرانية، وذلك ضمانا لأمنهم وسلامتهم، وذلك حسبما ذكرت الصفحة الرسمية للسفارة عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».[12]
شنَّ عدد من أعضاء مجلس النواب هجومًا على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام الضريبة على الدخل، الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، والمتعلق بضريبة التصرفات العقارية، وأكدوا شبهة عدم دستوريته.

---

[11] المصرى اليوم 27 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2536058
[12] صفحة الحزب المصرى الديمقراطي الاجتماعي على الفيسبوك 26 فبراير
https://www.facebook.com/Egysdp/posts/508177907335850

وشهدت الجلسة العامة بالمجلس، أمس، جدلًا واسعًا بين الأعضاء، وأعلن عدد منهم رفض التعديلات، مطالبين بإعادة النظر فى النسبة المراد تحصيلها فى التعديلات المرتقبة لتصبح 1% بدلًا من 2.5%.

وقرر المجلس إعادة المشروع إلى لجنة الخطة والموازنة لإدخال تعديلات عليه، بعد رفض عدد من النواب مشروع القانون.

وقال طارق الخولى، عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، إن سياسة فرض الضرائب تهدد السلم الاجتماعى والاستقرار. وأعلن رفضه مشروع القانون لإصرار وزير المالية على سياسة وزارته فى فرض ضرائب على المواطنين دون مراعاة البعد الاجتماعى، ودون طرح بدائل أخرى لدعم الموازنة العامة.

وأكد عدد من الأعضاء ونواب تنسيقية الشباب وجود شبهة عدم دستورية بالقانون.

وأثار هجوم الأعضاء غضب الدكتور محمد معيط، وزير المالية، الذى خاطب النواب قائلًا: «للمرة الثانية فى مجلس النواب، يُقال وزير المالية ليس لديه حسّ سياسى، وفى جلسة سابقة قال أحد الأعضاء: على الوزير أن يتقى الله فى الشعب، وأنا بتقى ربنا وفقًا لما يُمكننى فيه الله، وعندى حسّ سياسى، وأنا سبت جامعتى من 15 سنة وأنا فى خدمة الوطن».

وأعلن النائب حسام المندوه الحسينى رفضه مشروع القانون، قائلًا إن التعديل المقدم من الحكومة على القانون لا يساهم فى تنمية الثروة العقارية.

كما وافق مجلس النواب، خلال الجلسة العامة، أمس، نهائيًا، على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 1946 بشأن تنظيم الشهر العقارى، والذى يستهدف إنهاء أزمة التسجيل العقارى والقضاء على ظاهرة صعوبة وبطء التسجيل العقارى، والوصول إلى طريقة تسجيل عقارى تُنهى حالة عزوف المواطنين عن اتخاذ إجراءات الشهر وصولًا لتسجيل الملكية العقارية.

كما يستهدف القضاء على معوقات الاستثمار العقارى ومنح البيئة الاستثمارية استقرارًا دائمًا بحصر الثروة العقارية، والقضاء على ظاهرتى السرقة والاستيلاء على العقارات، وغسل الأموال، وتضمنت التعديلات استبدال نصوص 12 مادة.

كما وافق المجلس نهائيًا على تعديلات قانون الإيجار القديم للشخصيات الاعتبارية لغير الغرض السكنى، وكذلك مشروع تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال.[13]

<u>حقوق المرأة</u>

[13] المصرى اليوم 22 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2532482

تقدمت النائبة مها عبد الناصر، عضو مجلس النواب وعضو الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، بطلب إحاطة موجه لكل من رئيس مجلس الوزراء، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بشأن: تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية.

وقالت النائبة مها عبد الناصر، في طلب الإحاطة: في 22 يوليو لعام 2020 نشرت الجريدة الرسمية قانون حماية البيانات الشخصية برقم 151 لسنة 2020 بعد تصديق السيد رئيس الجمهورية على القانون، واستبشر كل المجتمع خيرا حيث أن البيانات الشخصية للمواطنين صارت مستباحة ولا يمر يوم دون شكوى الكثير من المواطنين من انتهاك خصوصياتهم بسيل من المكالمات والرسائل المزعجة.

وأضافت النائبة: وحيث أن المادة الرابعة من مواد القانون تنص على أن يصدر الوزير المعني بشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال 6 أشهر من تاريخ العمل به، مما يعني وجوب صدور اللائحة التنفيذية في ديسمبر 2020 نجد أنه حتى تاريخه لم تصدر اللائحة التنفيذية، وبالرغم من أن ذلك لا ينفي ولا يمنع الأثر القانوني لسريان النص التشريعي لكنه يفتقر إلى آليات التطبيق التي من المفترض أن ترد في اللائحة التنفيذية.

وبرغم إطلاق تصريحات عدة من وزارة الاتصالات والقائمين عليها في عدة مناسبات، تحدثت عن قرب إصدار اللائحة التنفيذية، آخرها في شهر مارس الماضي 2021 حيث وعدت قيادات الوزارة باقتراب إصدار اللائحة التنفيذية وهو مالم يحدث حتى اليوم.

وأكدت النائبة مها عبد الناصر أن ذلك يعد مخالفة لأحكام القانون الذي أقره مجلس النواب وصدق عليه السيد الرئيس، ولا نجد له مبررًا واضحًا قانونيًا أو سياسيًا خاصة مع انتشار ظواهر وقضايا الابتزاز الإلكتروني في وقائع عدة ملأ السمع والبصر.

وتابعت النائبة: بناءًا علي ما سبق فإنه لابد من توضيح الأسباب والمبررات التي أدت لعدم إصدار اللائحة التنفيذية حتي اليوم، وطالبت بإحالة طلب الإحاطة إلى لجنة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات لمناقشته ودراسته واتخاذ ما يلزم من إجراءات حياله.[14]

أعلنت إدارة مهرجان أسوان الدولى لأفلام المرأة، أمس، اعتذار الكاتب والصحفى إبراهيم عيسى عن عدم رئاسة لجنة تحكيم مسابقة الفيلم المصرى بالمهرجان، وذلك قبل ساعات من افتتاح دورته السادسة.

من جانبه، قال حسن أبوالعلا، مدير المهرجان، في تصريحات لـ«المصرى اليوم»: «إبراهيم عيسى رجل عهدناه دائمًا شجاعًا، وقد رأى أن الأوضاع فيها حالة من البلبلة، فقرر التنحى عن هذه البلبلة، ونحن كإدارة مهرجان نقدره ونحترم موقفه وأسباب اعتذاره، كما نحترم أهل أسوان».

وكانت محافظة أسوان استعدت لاستقبال ضيوف الدورة السادسة لمهرجان أسوان الدولى لأفلام المرأة، التي تستمر حتى 28 فبراير الجارى، وأكد المحافظ اللواء أشرف عطية أن ضيوف المهرجان من المصريين والعرب والأجانب سيشاهدون أسوان الجديدة بعد حركة التطوير والتحديث التي شهدتها المحافظة وأماكنها المختلفة مؤخرًا.

---

[14] صفحة الحزب المصرى الديمقراطي الاجتماعي على الفيسبوك 26 فبراير
https://www.facebook.com/Egysdp/posts/508136437339997

وأوضح أن مهرجان أفلام المرأة يلعب دورًا مهمًا في الترويج للسياحة بالمحافظة، من خلال تواجد العديد من النجوم الأجانب كل عام، واهتمام وسائل الإعلام الأجنبية بتغطية فعالياته، مشددًا على أن تواجد نجوم وصناع السينما من مختلف أنحاء العالم على أرض أسوان يوجه رسالة مهمة بحالة الاستقرار والأمان التي تعيشها مصر حاليًا، ما يجعلها مقصدًا للعديد من الشخصيات المهمة التي تأتى من أقصى بقاع الأرض للاستمتاع بالطقس المعتدل والشمس المشرقة في فصل الشتاء.

جدير بالذكر أن 24 فيلمًا قصيرًا تشارك في المهرجان من دول عربية وأجنبية، هي: مصر وتونس والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب وإسبانيا ورومانيا وروسيا ولبنان وكندا وفلسطين.[15]

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

«103 ملايين نسمة» عدد سكان مصر فى الداخل الذى أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أمس. كان عدد السكان قد بلغ 102 مليون نسمة، يوم 5 يوليو 2021، وفقا لما أعلنته الساعة السكانية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المرتبطة بقاعدة بيانات تسجيل المواليد والوفيات بوزارة الصحة.

وأوضح الجهاز أنه مع المعدل الجديد للسكان ارتفع عدد السكان بنحو «مليون» نسمة خلال 232 يوما أى 7 شهور و22 يوما (الفرق بين أعداد المواليد والوفيات) أى 4310 نسمات فى اليوم، أى (179.6) فرد كل ساعة، أى (3) أفراد كل دقيقة، بما يعنى أن الوقت المستغرق لزيادة فرد هو 20 ثانية تقريبا.

وتابع أنه تلاحظ انخفاض الفترة الزمنية التى تحقق فيها هذا المليون، لتصبح 232 يوما مقابل 275 يوما فى المليون السابق، ويرجع ذلك إلى اختلاف توزيع المواليد على شهور السنة، وطبيعة هذه الفترة- التى تتضمن شهرى (أغسطس وأكتوبر)- حيث تتسم بزيادة أعداد المواليد المسجلة فيها مقارنة بالشهور الأخرى.

وبصفة عامة تؤكد بيانات الزيادة السكانية تزايد الفترة الزمنية التى تتحقق فيها زيادة المليون نسمة خلال الفترات السابقة. وقد بلغ عدد المواليد، خلال الفترة من 5 يوليو 2021 وحتى 22 فبراير 2022، (1.431 مليون) بمتوسط يومى (6168 مولودا) و(257 مولودا) كل ساعة، بينما وصل عدد المواليد كل دقيقة إلى (4.3 مولود)، بما يعنى مولودا كل 14 ثانية، وأوضحت البيانات الأولية أن عدد المواليد المسجل لعام 2021، وفقا لبيانات التسجيل الإلكترونى، بلغ 2.159 مليون بانخفاض حوالى (76 ألف مولود) مقارنة بعام 2020، وبنسبة انخفاض قدرها 3% فقط.

[15] المصرى اليوم 23 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533285

وسجلت محافظات (أسيوط، المنيا، قنا، سوهاج، بنى سويف) أعلى معدلات مواليد خلال عام 2021 بينما سجلت محافظات (بورسعيد، دمياط، السويس، الدقهلية، القليوبية) أقل معدلات مواليد خلال عام 2021.

وقال الجهاز إن استمرار المستويات المرتفعة للإنجاب (2.9 طفل لكل سيدة) سيؤدى إلى زيادة عدد سكان مصر إلى 124 مليون نسمة فى عام 2032 مقابل 117 مليون نسمة إذا انخفضت مستويات الإنجاب إلى 1.6 طفل لكل سيدة. وتحتل مصر الترتيب الأول بين الدول العربية، والثالث بين الدول الإفريقية، والرابع عشر بين دول العالم من حيث عدد السكان.[16]

أعلنت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال الربع الثانى من العام المالى الحالى 2021 /2022. واستعرضت الوزيرة، خلال مؤتمر صحفى، أمس، نتائج مراجعة وتدقيق بيانات الناتج المحلى الإجمالى، حيث شهد الاقتصاد تحقيق معدل نمو بلغ 8.3% خلال الربع الثانى من العام المالى الحالى، مقارنة بمعدل نمو 2% خلال الربع الثانى من العام الماضى، موضحة أن معدل النمو خلال النصف الأول من العام المالى الحالى 9%.

ومن المتوقع حسب الوزيرة، أن يصل معدل النمو إلى ما بين 6.2% إلى 6.5% بنهاية العام الحالى ليكون من أعلى معدلات النمو التى تم توقعها، حيث تخطى توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو خلال هذا العام.

وأكدت أن جميع القطاعات شهدت أداءً إيجابيًا ليسجل قطاع السياحة نموًا بنسبة 63%، وقطاع الاتصالات نسبة 16.7%، إلى جانب تحقيق قطاع قناة السويس 13%، والصناعة 10%، وكذا 8.5% لقطاع التشييد والبناء، مع تحقيق قطاع الصحة 5.7% معدل نمو، والتعليم 5.5%، موضحة كسر قطاع الزراعة لأول مرة حاجز 5%، وقطاع السياحة 108% خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، والاتصالات 16.5%، والصناعة التحويلية 15.5%.

وحول القطاعات الأكثر إسهامًا فى «الناتج»، أشارت إلى قطاعات الصناعة التحويلية، والتجارة والتجزئة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، بينما انخفض معدل البطالة ليبلغ 7.4% خلال الربع الثانى مقارنة بـ7.5% خلال الربع السابق، متأثرًا بانخفاض معدلات بطالة الذكور من 5.9 إلى 5.2%.

وأعلنت وزيرة التخطيط زيادة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 9.2% بنهاية عام 2020 /2021، فى ضوء إجراء عملية مراجعة بيانات الناتج فى إطار نتائج التعداد الاقتصادى 2017 /2018.[17]

<u>الحق فى العمل</u>

[16] المصرى اليوم 22 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2532479
[17] المصري اليوم 22 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2532481

استمرار إضراب عمال يونيفرسال للاجهزة الكهربائية الذي بدأه العمال في ال22 من فبراير الحالي عقب علمهم بنبأ انتحار زميلهم عاصم عفيفى بسبب سوء ظروفه المادية وعدم إيفائه بمتطلبات أسرته . حيث دأبت إدارة شركة يونيفرسال على التأخر في صرف مستحقات العمال (8 شهور حافز و 48 شهر بدل طبيعة ومستحقات شهر يناير لأكثر من ألف عامل بالإضافة لتأخر في رواتب 220 إداري لمدة 3 شهور و 120 آخرين لمدة 120 شهرا) وهو ما دفع العمال للدخول في أكثر من إضراب وعمل أكثر من اتفاقية مع إدارة الشركة برعاية وزارة القوى العاملة و آخرى برعاية النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية في الثاني من يناير الماضي وهو ما لم تلتزم به الشركة مما أدى إلى انتحار عاصم وغضب العمال .[18]

<u>الحق في السكن</u>

قال اللواء محمود شعراوى وزير التنمية المحلية، إن الحكومة تعمل على وضع إجراءات وآليات محددة لحل المشكلات التي تواجه المواطنين والتى ظهرت منذ بداية تطبيق المنظومة الجديدة لاشتراطات البناء، مشددًا على أهمية استمرار جهود الأجهزة التنفيذية بالمحافظات بالتنسيق مع الجهات المعنية ومديريات الأمن لإزالة التعديات على الأراضى الزراعية وأملاك الدولة بكل القرى والمدن والمراكز، ومنع أي تعديات جديدة وإزالتها فورًا، مشيرًا إلى أهمية التعامل الفورى مع أي مخالفة يتم رصدها بكل حسم عبر منظومة المتغيرات المكانية الجديدة، وعدم التهاون في هذا الملف. وأكد خلال اجتماع عقده مع المحافظين على ضرورة إعداد تقارير يومية وأسبوعية تتضمن موقف التعديات على الأراضى الزراعية وما تم إزالته والمتبقى. وأعلن المحافظون خلال اللقاء، عن تشكيل لجان منع التعديات والحفاظ على الرقعة الزراعية بعد اجتماع مجلس المحافظين الأخير، وشدد شعراوى، على ضرورة مرور اللجان المشكلة ميدانيًا على الأراضى الزراعية في نطاق كل منها، والتصدى لأى حالة تعد عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الرقعة الزراعية والحفاظ عليها.

واستعرض المحافظون، أعداد طلبات التصالح التي تم نظرها من إجمالى الطلبات التي تقدم بها المواطنون للمحافظات والتى بلغت نحو 2.8 مليون طلب، وكذلك أعداد المتقدمين للحصول على رخص بناء جديدة، ووجه الوزير المحافظين بسرعة متابعة وجودة تنفيذ مشروعات الإدارة المحلية المخططة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة «حياة كريمة»، والمتمثلة في مشروعات الأسواق الحضارية والمواقف ووحدات الإطفاء بإجمالى ٥٢٣ مشروعًا.

وشدد شعراوى، على أهمية الانتهاء من تسليم وإجراءات تخصيص ما تبقى من أراض لمشروعات المرحلة الأولى، واستعرض الترتيبات المتعلقة استعدادًا للمرحلة الثانية للمبادرة، والتى تستهدف ٥٢ مركزًا جديدًا يبدأ العمل فيها أول يوليو ٢٠٢٢، وأشار إلى ضرورة البدء فورًا في تجهيز الأراضى المطلوبة للمشروعات الجديدة.

قال اللواء محمود شعراوى وزير التنمية المحلية، إن الحكومة تعمل على وضع إجراءات وآليات محددة لحل المشكلات التي تواجه المواطنين والتى ظهرت منذ بداية تطبيق المنظومة الجديدة لاشتراطات البناء، مشددًا على أهمية استمرار جهود الأجهزة التنفيذية بالمحافظات بالتنسيق مع الجهات المعنية ومديريات الأمن لإزالة التعديات على الأراضى الزراعية وأملاك الدولة بكل القرى والمدن والمراكز،

[18] صفحة دار الخدمات النقابية والعمالية 27 فبراير https://www.facebook.com/ctuws

ومنع أي تعديات جديدة وإزالتها فورًا، مشيرًا إلى أهمية التعامل الفورى مع أي مخالفة يتم رصدها بكل حسم عبر منظومة المتغيرات المكانية الجديدة، وعدم التهاون في هذا الملف. وأكد خلال اجتماع عقده مع المحافظين على ضرورة إعداد تقارير يومية وأسبوعية تتضمن موقف التعديات على الأراضى الزراعية وما تم إزالته والمتبقى. وأعلن المحافظون خلال اللقاء، عن تشكيل لجان منع التعديات والحفاظ على الرقعة الزراعية بعد اجتماع مجلس المحافظين الأخير، وشدد شعراوى، على ضرورة مرور اللجان المشكلة ميدانيًا على الأراضى الزراعية في نطاق كل منها، والتصدى لأى حالة تعد عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الرقعة الزراعية والحفاظ عليها.[19]

[19] المصري اليوم 26 فبراير https://www.almasryalyoum.com/news/details/2535661